موسم قطف الزيتون في الضفة الغربية وقطاع غزة

تشرين الأول ٢٠٠٦

في أواسط شهر تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني، يحين موسم قطف الزيتون، الذي يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد الفلسطيني والتي يصل عمرها مئات السنين. نحو ٤٥٪ من الأراضي الزراعية الفلسطينية (٢٢٨٥٦٠ أكر / ٩١٤٢٣٥ دونم) مزروعة بأشجار الزيتون. وهذا العام، يؤمل أن يكون هذا الموسم منبع أمل لمجتمع يعيش أكثر من ٣ / ٢ من سكانه تحت خط الفقر (على أقل من $٢,٧ في اليوم). وكعام وافر بالمحصول، تتعهد صناعة الزيتون توفير أكثر من ١١٨ مليون دولار أمريكي (بناء على إحصائيات عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤) لاقتصاد الضفة الغربية المهمش – بمعدل ٢٢٪ من مجموع الإنتاج الزراعي.

عملية قطف الزيتون

يقدر عدد أشجار الزيتون في الأرض الفلسطينية المحتلة حوالي ٩ مليون شجرة، تكمن لإنتاج حوالي ٤٣,٠٠٠ طن متري من زيت الزيتون. إن عملية القطف شاقة وتتطلب الآف العمال ونحو شهر من العمل اليومي. بالتالي، يشترك أكثر من نصف السكان الفلسطينيين في موسم قطف الزيتون من خلال العائلات الموسعة والأطفال الذين يمضون أسابيع في الحقول احتفالاً بالموسم.

بعد انتهاء موسم القطف الشاق، تدخل العملية مرحلتها الثانية حيث يقوم المزارعون بإرسال الزيتون المقطوف إلى المعاصر. ويجب أن تتم هذه العملية بشكل سريع لتجنب تضاؤل جودة زيت الزيتون. حين يتم عصر الزيتون وحفظ الزيت يحتاج المزارعون الوصول للأسواق لبيع منتجاتهم.

الوصول إلى الحقول والأسواق

القيود التي فرضتها إسرائيل على حرية التنقل، مثل نظام الإغلاق والجدار، لحماية المواطنين الإسرائيليين كما تدعي إسرائيل، تنتج حالة قلق حول قدرة المزارعين الفلسطينيين إكمال هذه الدورة. يواجه المزارعون الفلسطينيون أكثر من ٥٠٠ عائق ووسيلة إغلاق تؤثر على عملية الوصول إلى الحقول والأسواق. والجدار الذي يبلغ طوله ٧٠٣ كم (والذي تم إنشاء ٥٧٪ منه) يعتبر عائق إضافي للمزارعين الهادفين إلى قطف الزيتون . ويقدر أنه في حال استكمال بناء الجدار إن تكون ٨٥,٠٠٠ دونم من أشجار الزيتون، أو حوالي مليون شجرة، خلف الجدار.

تدمير وقلع الأشجار

في الماضي، واجه المزارعون الفلسطينيون العاملون في حقولهم سلسلة من الحوادث مثل سرقة محصولهم، وقلع أشجارهم، وقمع واعتداءات جسدية، أدت إلى حالات وفاة في بعض الأحيان، من قبل المستوطنين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي. في موسم حصاد الزيتون في عام ٢٠٠٤، أدى عنف المستوطنين الإسرائيليين والجيش الإسرائيلي إلى منع بعض المزارعين من الوصول إلى بساتينهم. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ شهر أيلول من عام ٢٠٠٠، قام الجيش الإسرائيلي بقلع الآف أشجار الزيتون، إجمالاً لغرض بناء الجدار. في عام ٢٠٠٤، صرحت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل ملزمة في إصلاح أي اضرار وقعت على المزارعين الفلسطينيين وأينما أمكن، "إرجاع الأراضي، والبساتين، وكروم الزيتون وممتلكات أخرى ثابتة تم مصادرتها من قبل أي شخص عادي أو قانوني لغرض بناء الجدار."

ضمان الوصول والحماية

كقوة عسكرية محتلة، يلتزم الجيش الإسرائيلي بضمان النظام العام والحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة. في شهر آب من عام ٢٠٠٢، قامت الحكومة الإسرائيلية بإعادة تأكيد إلتزامها للسيّدة كاثرين بيرتيني، المبعوث الإنساني الخاص عن الأمين العام للأمم المتحدة، بالسماح للمزارعين الوصول إلى أراضيهم خلال موسم قطف الزيتون. وكنتيجة لمشاكل الوصول المستمرة ومضايقة المزارعين، في شهر حزيران من عام ٢٠٠٦، حكمت محكمة العدل العليا الإسرائيلية "يعد حماية أمن وممتلكات المواطنين أحد الالتزامات الأساسية للمسؤول الميداني العسكري." بالتالي، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيريتس توجيه الجيش الإسرائيلي لتوظيف الموارد الإنسانية اللازمة لحماية المواطنين الفلسطينيين وأمر مراقب دائرة الدفاع بإنعام النظر في النشاطات في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال موسم قطف الزيتون القادم.

فائض الزيت غير المباع

خلال موسم قطف الزيتون المتضائل في عام ٢٠٠٣، بلغ الفائض ١٠,٠٠٠ طن متري من زيت الزيتون – بثمن حوالي ٣٥ مليون دولار أمريكي من الزيت غير المباع. فانخفضت الأسعار تحت سعر التكلفة، الأمر الذي أثّر على المزارعين بشدة. في عام ٢٠٠٤ الذي كان وافراً بالمحصول، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء زيت الزيتون الفائض للمساعدة في الحفاظ على أسعار زيت الزيتون وامتصاص الزائد منه، وبالتالي دعم المزارعين وحمايتهم من الخسارة.

الأمم المتحدة وموسم قطف الزيتون

تقر الأمم المتحدة بأهمية قطاع الزيتون للاقتصاد الفلسطيني إذ انه يدعم حق العيش بمستوى ملائم ويساهم في تخفيض مستوى الفقر وتأثير الصناعة الكامن على مجمل الوضع الإنساني، خصوصاً في قطاعات الصحة والغذاء وعلى الأطفال. في كل عام، تقوم الأمم المتحدة بتوفير مساعدات مالية تبلغ أكثر من مليون دولار أمريكي لدعم إقتصاد الزيتون الفلسطيني وتعمل على تنسيق وتسهيل عملية وصول المزارعين إلى حقولهم.

حقائق وأرقام لعام ٢٠٠٦

قطف الزيتون

- تمثل أشجار الزيتون حوالي ٨٠٪ من المساحات الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يبلغ مجموع الزيتون الذي ينوي قطفه من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٦٩,١٣٣ طن متري.
- الكروم الخصبة الأكبر: جنين (١٧١,٠٠٠ دونم)، نابلس (١٧٩,٠٠٠ دونم)، طولكرم (١١٧,٠٠٠ دونم)، رام الله (١٦٥,٠٠٠ دونم).
- يشمل قطاع غزة ٢٢,٤٥٤ دونم من أراضي أشجار الزيتون الخصبة المتبقية.

قصد معصرة الزيتون

- كمية الزيت المتوقع إنتاجها: ٣٥,٠٠٠ طن متري مقارنة مع ٦,٧٠٠ طن متري في عام ٢٠٠٥ (عام غير وافر بالمحصول).
- هناك ٢٨٥ معصرة زيتون في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الزيتون والإقتصاد الفلسطيني – تسويق زيت الزيتون

- يمثل زيت الزيتون ١٥٪ إلى ١٩٪ من الإنتاج الزراعي الفلسطيني، اعتماداً على الموسم.
- التكاليف المترتبة على المزارع لإنتاج ١ كغم من زيت الزيتون هي ٢,٣ دولار أمريكي.
- يباع لتر زيت الزيتون بين ٣ إلى ٣,٥ دولار أمريكي.
- يتم استخدام ١١,٤٠٠ طن متري من الزيتون لغرض التخليل.

مصدر المعلومات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة– أوتشا.

منظمات الأمم المتحدة المشاركة:
منظمة الأمم المتحدة للطفولة– يونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة– أوتشا، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– الأنروا، مكتب المنسق الخاص التابع للأمم المتحدة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية.